طهران: تجميد اصولنا بالغرب سيدفع الاموال النفطية للهرب

ايران تحذر من ازمة طاقة عالمية بحال فرض عقوبات عليها

■ طهران ـ اف ب ـ رويترز: حذرت ايران مجددا امس الخميس الدول الغربية من ارتفاع في اسعار النفط قد يتسبب بازمة في حال فرض عقوبات دولية عليها بشأن ملفها النووي.

وقال وزير الاقتصاد الايراني داود دانش جعفري في تصريحات نقلتها وكالة الانباء الايرانية الرسمية امس «في حال فرض عقوبات فان ايران والدول الاخرى ستعاني منها، غير ان الضرر سيكون اكبر على الدول الاخرى لان احدى النتائج ستكون اندلاع ازمة في قطاع النفط وعلى الاخص حدوث ارتفاع في الاسعار».

غير ان الوزير الايراني لم يتحدث عن وقف او خفض الصادرات النفطية الايرانية في حال فرض عقوبات على ايران.

وتعتبر ايران المنتج الثاني للنفط في منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك)، وتنتج حوالي اربعة ملايين برميل يوميا من النفط تصدر منها 2,4 مليون.

وفي تحذير جديد من مغبة العقوبات المحتملة قالت ايران ان أوروبا ليس لها الحق في تجميد اصول ايران في الخارج وانها ستتسبب في هروب رؤوس الاموال في البنوك الاوروبية اذا فعلت ذلك.

واثار احتمال فرض عقوبات على ايران ذكريات مريرة عن تجميد حسابات ايران في الولايات المتحدة بعد قليل من قيام الثورة الاسلامية في عام 1979.

وردا على التقارير الاخيرة بشأن ضرورة اعادة الاموال الايرانية في الخارج الى البلاد تحسبا للحجز على الممتلكات الايرانية في دول من بينها دول الاتحاد الاوروبي قال وزير الاقتصاد الايراني «اللوائح العالمية لا تسمح لاوروبا بعمل ذلك وسيكون هذا ضارا لها». واضاف «مثل هذه الاعمال ستجعل الدول الغنية بالنفط حريصة على سحب اموالها من البنوك الاوروبية ونقلها الى اماكن اكثر امانا».

وقال محافظ البنك المركزي ابراهيم شيباني امس الاول ان ايران ستعيد اموالها من الخارج اذا كان ذلك ضروريا.

وليس معروف حجم عائدات النفط الايرانية الموجود في حسابات اجنبية. ويوجد مقر شركة نفط ايران انترترايد وهي الذراع التسويقية لشركة النفط الايرانية الحكومية في سويسرا.

ويقدر الاقتصاديون ان ايرادات ايران من النفط ستصل الى اكثر من 40 مليار دولار مع نهاية السنة الايرانية في آذار (مارس) المقبل.

ومن هذا الاجمالي يذهب 16 مليار دولار الى الانفاق الحكومي المقرر في الموازنة. ويذهب الباقي الى بنك ايران المركزي الذي يحتفظ بقدر غير معروف في حسابات اجنبية.

وفي مجال ردود الفعل على التصريحات الايرانية اعرب فرانسيس بيران رئيس تحرير مجلة «النفط والغاز العربيان» المتخصصة عن اعتقاده بان الامور لن تصل الى حد انقطاع الامدادات الايرانية.

وقال «من الجهتين، يتم التلويح بسيوف خشبية. وليس لاي منهما مصلحة في الظروف الحالية في استخدام ما يمكن ان يلحق ضررا فعليا بالطرف الاخر، اي سلاح النفط في اتجاه ما او خلافه».

واضاف «نحن امام ظاهرة تبعية مزدوجة» لان دولة مثل ايران التي تعتمد 80% من عائداتها من العملات الصعبة على النفط ستشعر بالضيق اكثر من زبائنها في الاوقات العادية. اما الان وفي الظروف الحالية من التوازن الهش بين العرض والطلب في السوق النفطية «فانني اقول ان النسبة مناصفة».

بدوره قال المحلل سيمون واردل من غلوبال انسايت ومقرها لندن «اعتقد بان ايران ستلحق الضرر بنفسها على المدى البعيد» اما بالنسبة لعقوبات محتملة فانها «لا تزال بعيدة».

وقال واردل ان الصادرات النفطية الايرانية في حال فقدانها «لن يكون بالامكان تعويضها بشكل كامل» حيث تنتج غالبية الدول اقصى طاقتها ووحدها السعودية تتمتع بهامش ضيق من المناورة.

من جهته قال منصف الكعبي من مؤسسة ايكسيس كوربوريت أند انفستمنت بانك انه «في حال توقف الصادرات الايرانية، فان اسيا ستعاني اكثر من غيرها». ولم يستبعد ان تعمد الوكالة الدولية للطاقة الى استخدام احتياطها.

لكن المشكلة الحقيقية تكمن في المدى الطويل وفقا لبيران.

فايران التي تملك 10% من الاحتياطي العالمي للنفط و 15% من احتياطي الغاز الطبيعي هي «بدون ادنى شك احد مفاتيح مستقبل» الطاقة في الكرة الارضية. والازمة الحالية تعرقل استثمارات حيوية مما قد يسفر عن دفع ثمن ذلك في وقت لاحق.

انبكس اليابانية تؤخر مشروعا نفطيا في ايران

■ طوكيو ـ رويترز: قال رئيس شركة انبكس كورب أكبر الشركات اليابانية في مجال التنقيب عن النفط وانتاجه امس الخميس ان الشركة ستؤخر قليلا تطوير حقل نفطي عملاق في ايران قرب الحدود العراقية بسبب الحاجة الى ازالة ألغام أرضية.

وقال ناوكي كورودا رئيس الشركة لرويترز ان الشركة لا تشعر بأي ضغوط سياسية على خطتها لتطوير حقل أزاديجان النفطي. وأضاف «سيتأخر التطوير قليلا لان ازالة الالغام الارضية لم تكتمل بعد».

ورفض اعطاء تفاصيل بشأن موعد بدء أعمال الحفر لكن وسائل اعلام أفادت انها ستبدأ هذا العام.

وكانت انبكس تعتزم البدء في تطوير الجزء الجنوبي من الحقل في عام 2006.

وقال كورودا ان التأخير لم يكن بسبب ضغوط سياسية وسط التوترات المتزايدة بين وايران والغرب بسبب برنامجها النووي. وقال ان التقديرات تشير الى أن حقل أزاديجان يحتوي على ثاني أكبر احتياطي نفطي في حقل واحد على مستوى العالم ويبلغ 26 مليار برميل.

ويقع الحقل قرب الحدود العراقية وقد تمت ازالة الالغام من 86 بالمئة من المنطقة. وبتكلفة استثمارية قد تصل الى 1,7 مليار دولار وفقا لصحيفة (أساهي) يعتبر المشروع أحد أضخم الاستثمارات الاجنبية في ايران.

وسلطت الاضواء على انبكس المملوكة بنسبة 36 بالمئة من قبل الحكومة اليابانية. وتملك الشركة امتيازات انتاج متواضعة تتركز في اندونيسيا. و في شباط (فبراير) الماضي اتفقت مع ايران على تطوير حقل أزاديجان رغم معارضة الولايات المتحدة.

وقال مسؤول بالحكومة الايرانية وقت الاعلان عن الاتفاق ان الخطة تقضي بضخ 150 ألف برميل يوميا من جنوب ازاديجان بحلول منتصف عام 2008 والوصول بالانتاج الى 260ألف برميل يوميا في أوائل عام 2012.

وقال كورودا ان الانتاج سيبدأ بعد ثلاثة أعوام ونصف من بدء أعمال التطوير بما يشير الى عام 2009 على أقرب تقدير. واضاف ان الخطط الاستثمارية للشركة تمضي قدما رغم التوتر المتصاعد بين ايران والغرب بعد استئناف طهران في وقت سابق من الشهر الحالي أبحاثا نووية قد تستخدم لتوليد الكهرباء أو صنع قنابل ذرية.

وتابع كورودا «الحكومة اليابانية تتخذ دائما مواقف تكفل استقرار امدادات الطاقة» نافيا تعرض الشركة لاي ضغوط سياسية بسبب المشروع.

وتتطلع انبكس التي تملك 75 بالمئة من حقوق تطوير الجزء الجنوبي من أزاديجان لضم شريك أو أكثر الى المشروع. وقال كورودا «أجرينا محادثات مع العديد من الشركات الاجنبية». لكنه رفض اعطاء مزيد من التفاصيل أو تأكيد تقارير اعلامية بأن انبكس تتطلع الى بيع نحو 20 بالمئة من حصتها في المشروع لشركات أجنبية مثل شركة النفط الفرنسية العملاقة توتال لتقليل مخاطر تطوير حقل نفط بهذه الضخامة.

البنك الدولي يدعو لبنان لتجاوز الانقسامات السياسية وتسريع الاصلاح الاقتصادي

بيروت ـ من لين نويهض:

قال عمر رزاز، مدير البنك الدولي في لبنان، امس الخميس ان لبنان يجب أن يسرع بتجاوز الانقسامات السياسية وتنفيذ اصلاحات اقتصادية اذا كان له أن يحقق أقصى استفادة من تنامي الدعم الدولي له.

وقال رزاز لرويترز في مقابلة ان الوقت ليس في جانب لبنان لانه مع الانتظار تتراكم الديون ولا يتحسن النمو ولا تحل المشكلات الهيكلية ولا تتوفر وظائف ويواصل اللبنانيون الهجرة، مشيرا الى أنه كلما طال الانتظار كلما ازداد الموقف سوءا. وتابع أن هناك دعما دوليا هائلا للبنان لكن لا يوجد وقت يمكن تضييعه.

وقالت الولايات المتحدة والقوى الاوروبية ومنظمات دولية مثل البنك الدولي انها متحمسة لمساعدة لبنان على التعافي من شهور من الاضطراب أثارها اغتيال رئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري في شباط (فبراير).

ووافق البنك الدولي الشهر الماضي على برنامج لاقراض لبنان من 100 مليون الى 700 مليون دولار بين عامي 2006 و2009 لمساعدة البلد على مواجهة التحديات الاقتصادية في الوقت الذي ينتقل فيه من ثلاثة عقود من الهيمنة السورية.

ويخطط لبنان لاستضافة مؤتمر للمساعدات الدولية في وقت مبكر من هذا العام يستهدف تخفيف الدين العام البالغ نحو 37 مليار دولار والذي يستهلك ايرادات الحكومة ويعرقل النمو.

لكن أموال البنك الدولي معلقة على قدرة لبنان على تنفيذ اصلاحات مالية وهيكلية في الوقت الذي أجل فيه لبنان بالفعل اجتماع المساعدة الدولية من كانون الاول (ديسمبر) متذرعا بحاجته لمزيد من الوقت لاعداد برنامج اصلاح.

وفي ظل الازمة التي تواجهها الحكومة بعد أن بدأ خمسة وزراء مقاطعة اجتماعاتها الشهر الماضي تراجع موقع القمة على جدول الاعمال.

وقال رزاز انه ليس قلقا من عدم الحديث عن المؤتمر لكن ما يقلقه هو عدم الحديث عن الاصلاح والاقتصاد والوظائف. وتابع أن الامر الاكثر أهمية من وجهة نظره هو أن تنضج حزمة الاصلاحات وأن تحظى بالموافقة داخل الحكومة ثم داخل البرلمان ثم داخل المجتمع المدني عامة.

وتأمل الحكومة في أن تقدم للمقرضين برنامج اصلاح ينهي عجز الموازنة خلال خمسة أعوام وينقل ملكية شركات الدولة الى القطاع الخاص ويساهم في خفض تكاليف خدمة الدين التي تبلغ أكثر من 180 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد.

لكن هذا يتطلب تأمين اجماع سياسي بشأن خفض وظائف القطاع العام ودعم الاسعار، وهي قضايا حساسة في أي بلد لكن بصورة أكبر في ظل النظام السياسي الطائفي للبنان.

وقال رزاز ان اعداد مسودة بالاصلاحات المقترحة ليس هو الجزء الصعب لكن التحدي هو جعلها ذات مصداقية والحصول على موافقة المجموعات المختلفة.

وتابع أن اختبار نجاحها ليس عقد المؤتمر بل التطبيق الفعلي لحزمة الاصلاح. وأضاف أن مؤتمر باريس 2 أوضح سهولة تقديم مبالغ كبيرة لكن بعد عامين أو ثلاثة أعوام ستختفي آثارها وستعود الدولة من حيث بدأت لكن بديون أكبر.

وسيكون مؤتمر بيروت للمساعدة، أيا كان موعد انعقاده، الثالث من نوعه بالنسبة للبنان الذي تراكمت ديونه بعد الحرب الاهلية بين عامي 1975 و1990.

وتجنبت البلاد أزمة مالية في عام 2002 عندما حصلت على قروض ميسرة بأربعة مليارات دولار في القمة التي أطلق عليها باريس 2 لكي تحل محل ديون أكثر تكلفة.

لكن الاصلاحات التي وعد بها لبنان في ذلك المؤتمر لم تتحقق قط بسبب التشاحن السياسي. وتبخرت الآمال التي كانت معقودة بانتهاء تلك الخلافات بانسحاب سورية.

ويتوقع رزاز أن يرتفع النمو الى مابين اثنين وثلاثة بالمئة لكنه أضاف أن اصلاحات كبيرة يمكنها وحدها أن تضع الاقتصاد في مسار تصاعدي على المدى الطويل حتى في ظل مساعدات تخفيف الديون.

وقال ان أولئك الذين يعتقدون أن حجم المساعدات سيكون كبيرا بما يكفي لمحو ديون لبنان، وبالتالي لن تكون هناك حاجة لتنفيذ اصلاحات جادة من المرجح أن يحبطوا للاسف.

وأضاف أن أي تحول في أي مكان في العالم سيتطلب القيام بمقايضات بين ألم قصير الاجل ومكسب طويل الاجل.

مسؤول امريكي: الحكومة العراقية تواجه اختبارات اقتصادية تحت مراقبة مانحي المعونة والمستثمرين

واشنطن ـ من ليزلي روتون:

يرى المسؤول الثاني في وزارة الخزانة الامريكية أنه ينبغي للحكومة العراقية الجديدة، التي تواجه اختبارات اقتصادية مهمة، أن تبعث برسالة واضحة الى مانحي المعونة والمستثمرين تفيد بان البلاد مفتوحة أمام فرص العمل.

وفي مقابلة مع رويترز الليلة الماضية قال روبرت كيميت نائب وزير الخزانة الامريكي ان الحكومة الجديدة ستحتاج للتحرك سريعا لضمان تشجيع قوانينها لاقتصاد نشط خاصة فيما يتصل بالاستثمار الاجنبي.

وقال كيميت «لقد بلغنا مرحلة من الملائم فيها اتاحة الوقت الكافي للعراقيين لكي يشكلوا الحكومة الجديدة وانا واثق انهم سيبدون عندئذ نفس الاهتمام الذي نبديه نحن واخرون في الانخراط سريعا في محادثات على الصعيد الاقتصادي».

وينتظر اعلان النتيجة النهائية للانتخابات العامة العراقية التي جرت في 15 كانون الاول (ديسمبر) اليوم الجمعة حيث يتم بعد ذلك اختيار زعماء ووزراء الحكومة الجديدة.

وقال كيميت ان المستثمرين يترقبون استكشاف الفرص المتاحة في العراق. واضاف «لقد اجرينا محادثات مع شركات من قطاعات كثيرة بما فيها قطاع الطاقة تسعى لمعرفة تقييمنا لما يجري وما يراه الناس على ارض الواقع. ونحن نرى زيادة مطردة في عدد الشركات التي تتقدم الينا بأسئلة أو تعليقات ومقترحات وهو ما أعتقد انه مؤشر على تنامي الاهتمام». وقال كيميت ان الوقت حان لكي يفي مانحو المعونة بتعهداتهم الاولية بتقديم مساعدات مالية للمساعدة في اعادة اعمار العراق.

وتكشف مستندات صندوق النقد الدولي انه لم يتم صرف سوى القليل جدا من 1,1 مليار دولار تعهد بها مانحو المعونة الدوليون للعراق. وتشير المستندات الى ان حصة كبيرة من المساعدات الثنائية للعراق لم تذهب الى الاقتصاد المحلي بل جرى انفاقها على المسائل الامنية.

وقال كيميت انه على الرغم من الموقف الامني الصعب فقد حقق العراق تقدما في وضع اساس اقتصاد يقوم على عوامل السوق، والفوز باتفاق قروض مهم مع صندوق النقد الدولي، والتوصل الى اتفاق لمبادلة الديون مع الدائنين من القطاع الخاص في 23 كانون الاول (ديسمبر).

ومضى قائلا «انه تأكيد من جهة دولية على ان العراق في وضع يمكن فيه التعامل معه كاقتصاد يقوم على مبادئ السوق. واعتقد ان العراقيين يعتزمون الالتزام بمسؤولياتهم المنصوص عليها في الاتفاق».

ويستهدف برنامج القروض الذي اتفق عليه العراق مع صندوق النقد الدولي ويبلغ حجمه 685 مليون دولار تحقيق استقرار الاقتصاد العراقي مع وضع الاساس لنمو مطرد. ويتوقع البرنامج تسارع النمو الى عشرة بالمئة في عام 2006 من 2,6 بالمئة العام الماضي وذلك بفضل ارتفاع انتاج النفط.

وسيواجه العراق اختبارا مهما في الاسواق الدولية يوم الاثنين المقبل عندما يبدأ رسميا تداول سندات ديونه السيادية. وأعلنت الحكومة العراقية أمس الاول انها سترجئ طرح الديون التجارية حتى يوم الاثنين 23 كانون الثاني (يناير) بدلا من امس الخميس.

وقال كيميت عن عرض سندات الدين «نحن بالتأكيد نأمل ونتوقع أن تكون هذه خطوة أخرى على الطريق نحو تحول العراق الى اقتصاد قائم على قوى السوق ينعم بالاكتفاء الذاتي».

ويقول متعاملون ان السندات العراقية التي تستحق في عام 2028 وتحمل كوبون فائدة يبلغ 5,8 بالمئة اجتذبت بالفعل اهتمام المستثمرين حيث يجري تداولها في السوق الموازية بعائد يتراوح بين 10,75 و11 بالمئة.

وقال كيميت ان الامر يرجع الى صندوق النقد والبنك الدولي لتقرير ما اذا كان سيفتحان مكاتب دائمة في العراق. وانسحبت المؤسستان في آب (اغسطس) 2003 بعد تفجير مقر الامم المتحدة في بغداد وتديران الآن اعمالهما أساسا من الاردن.

العراق يحتاج الى استثمار 20 مليار دولار خلال خمس سنوات لتزويد كل المواطنين بالكهرباء

بغداد ـ من ديبورا هاينز:

اكد وزير الكهرباء العراقي محسن شلاش ان بلاده تحتاج الى 20 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة لتتوصل الى حل مشاكل قطاع الكهرباء بما يؤمن تزويد كل المناطق بتيار مستمر.

وقال محسن شلاش في حديث لوكالة فرانس برس الاربعاء «عندما لا تكون الطاقة الكهربائية كافية يتاثر كل العراق، عمل المصانع يصبح ابطأ ويتصاعد الارهاب».

وقد اصبح انقطاع التيار الكهربائي جزءا من حياة العراقيين اليومية خصوصا في بغداد حيث تقتصر فترة التغذية بالتيار على ما بين ساعتين وست ساعات يوميا وذلك منذ اجتياح القوات الاميركية والبريطانية للعراق في اذار/مارس 2003.

في الوقت نفسه ازدادت في هذه الفترة الحاجة للتيار وارتفعت لتبلغ عشرة اضعاف ما كانت عليه في ظل النظام السابق، بسبب زيادة الاستهلاك مع تزايد الادوات الكهربائية المستخدمة ومنها مكيفات الهواء.

وقال دبلوماسي غربي متخصص في مسائل الطاقة «صحيح ان الولايات المتحدة خصصت 4,7 مليار دولار لكن ذلك لم يؤد مطلقا الى تحقيق نتائج ملموسة».

واضاف «انخفض انتاج الطاقة من 4300 ميغاوات قبل الحرب الى 3700 ميغاوات حاليا بسبب هجمات المتمردين وسوء حالة البنى التحتية».

واعتبر شلاش ان «هذا الاستثمار لم يكن فعالا اطلاقا».

وقال «صحيح انهم شيدوا بضعة محطات لتوليد الطاقة لكن كلفتها لا تساوي 4,7 مليار دولار» لافتا الى «ان الكلفة الحقيقية لبعض المنشآت لا تساوي سوى «10 % مما تم صرفه».

من ناحيته اعتبر مدير مكتب ادارة اعادة اعمار العراق الذي تموله الولايات المتحدة دانيال سبكهارد ان الجهود التي بذلت «تسمح حاليا بتوزيع الطاقة الكهربائية بطريقة اكثر عدلا بين المناطق».

واشار دبلوماسي غربي طلب عدم الكشف عن هويته الى ان «غالبية المحطات انشئت في جنوب العراق وشماله».وقال «بات لدى هؤلاء العراقيين طاقة اكثر مما كان لديهم قبل الحرب عندما كانت العاصمة بغداد هي المستفيد الاكبر».

واشار وزير الكهرباء العراقي الى «وجود عدة مشاريع قيد التنفيذ حاليا لانشاء او تاهيل البنى التحتية المتهالكة».

وقال «لكن ذلك غير كاف. نحن بحاجة ماسة لانشاء المزيد من المحطات الكهربائية الكبيرة وهو ما يتطلب بالتاكيد وقتا واموالا».

واضاف «مع الاسف ان الاثنين غير متوفرين لدينا».

وقال «ابتداء من اليوم نحن بحاجة ل 20 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة لتغطية الزيادة المتوقعة على طلب الطاقة وتامين التيار لمدة 24 ساعة كاملة».

وشدد على «حاجة العراق الماسة لهذه الاموال باسرع ما يمكن».

وقال «ستدفع لاحقا الى شركات عراقية تتنافس فيما بينها للحصول على افضل تسعيرة ممكنة وليس لشركات اميركية كلفة انتاجها مرتفعة اضافة الى كلفة تامين الحماية لها».

واضاف «لو قمنا بذلك منذ البداية لم كنا نعاني حاليا من مشكلة انقطاع التيار الكهربائي».

وقال «افضل ان يتم تامين مبلغ ال 20 مليار دولار من الموازنة العراقية او عبر قروض مصرفية بدل هبات المجموعة الدولية التي تاخذ وقتا طويلا لتصل الينا».

لكن العراق يواجه مشكلة سيولة.

واوضح الوزير المختص «ان وزارته طلبت تخصيصها ب 1,8 مليار دولار من الموازنة لهذا العام».وقال «لكن حصتنا تساوي ثلث ما طلبنا اي نحو 650 مليون دولار».

يذكر بان العراقيين يعانون من نقص في الطاقة الكهربائية منذ تسعينات القرن الماضي بسبب العقوبات الدولية التي فرضت على العراق بعد غزوه الكويت في اب/اغسطس 1990.

دراسة للامم المتحدة: السياسات الاقتصادية والاجتماعية لغالبية الدول النامية تصاغ دون اعتماد على معطيات احصائية دقيقة عن اعداد الجنسين

الامم المتحدة ـ من ايفلين ليوبولد:

قال تقرير من الامم المتحدة ان الكثير من الدول النامية تتخذ قرارات اقتصادية وصحية وتعليمية دون معرفة عدد الذكور أو الاناث الذين يولدون أو عدد من يعمل أو يتوفي من الجنسين.

ولم تجر بعض الدول مثل كولومبيا ونيجيريا وبيرو وأوزبكستان تعدادا للسكان منذ عام 1995، في حين أن البرازيل والصين والهند واندونيسيا والمكسيك وباكستان وفيتنام سجلت أقل من 90 في المئة من اجمالي عدد المواليد.

وأوضحت الدراسة التي صدرت أمس الاول أن الهند والصين اللتين تعدى عدد السكان في كل منهما المليار نسمة الى جانب الكثير من الدول الافريقية من بين الدول التي لم تعلن عن جنس المواليد خلال الفترة بين 1995 و2003.

وقدمت الهند تقديرات منتظمة في حين أن الصين أعلنت عن جنس المواليد مرة واحدة فقط عام 1989. والتقرير الذي صدر في 165 صفحة بواسطة ادارة الاحصاءات التابعة للامم المتحدة بعنوان «نساء العالم في 2005.. التقدم في الاحصاءات» هو متابعة لقرارات الامم المتحدة التي تحث الدول على تقديم بيانات التعداد السكاني خاصة فيما يتعلق بجنس المواليد بدلا من اجراء عمليات مسح عشوائية مفاجئة.

وقالت ماري كامي رئيس فرع السكان والاحصاءات الاجتماعية «يتوقف الهدف العام من تحسين طبيعة الحياة في كل أنحاء العالم على معرفة وضع النساء والرجال والمسنين والاطفال».

وذكرت في مقابلة «نحن في حاجة اليها لمسائل متعلقة بالعولمة.. لمسائل متعلقة بالتجارة.. متعلقة بفهم الانتاج الاقتصادي والتعليم.. وتقديم اللقاحات وفي هذا الصدد من أجل التكاثر...الامر يشبه التوجه الى الطبيب ولكن الطبيب لا يفحصنا أبدا».

وحلل التقرير طريقة الاعلان عن الاحصاءات في خمسة مجالات وهي تعداد اجمالي السكان وتسجيل المواليد وعدد المواليد من الذكور والاناث وعدد السكان من الذكور والاناث والنشاط الاقتصادي للذكور والاناث وأعمارهم.

وعلى الجانب الايجابي فان 81 دولة تمثل 28 في المئة من سكان العالم اجتازت المجالات الخمسة. وكانت أكبر تلك الدول هي الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والمانيا واليابان وايطاليا وايران والفلبين.

ولم تنجز 14 دولة أيا من المجالات، بما في ذلك أفغانستان وانغولا والكاميرون وتشاد وكوريا الشمالية واريتريا ولبنان وليبيريا والسودان، نظرا لمعاناة الكثير من تلك الدول من الحروب أو الاضطرابات المدنية.

ولا يعلن أكثر من مئة دولة عن الارقام الكاملة الخاصة بالمواليد والوفيات والنشاط الاقتصادي. وفي افريقيا هناك 14 دولة فقط من بين 55 دولة تعلن عن جنس المواليد. وفي اسيا فان احصاءات جنس حديثي الولادة تشمل 19 في المئة فقط من اجمالي السكان.

وقالت كامي في مؤتمر صحافي ان ما يصل الى 26 دولة لم تجر أي تعداد للسكان على الاطلاق على مدى السنوات العشر الماضية وهي تمثل عشرة في المئة من سكان العالم.

وقال التقرير انه بالنسبة للكثير من الدول فان اجراء حتى أكثر الاحصاءات بساطة حول القوى العاملة ما زال يمثل مشكلة. وفي حين أن 108 دول شملتها الدراسة قدمت بيانات عن الاجور التي تدفعها المجموعات الصناعية الكبرى، فان أقل من ربع تلك الدول ذكرت أجور الذكور والاناث بشكل منفصل.

ومضى التقرير يقول «حتى تكون الحكومات قادرة على تخطيط وتقييم البرامج فانها في حاجة لمعلومات حول الانشطة الاقتصادية للسكان». ويشمل هذا بيانات عن حجم العمالة ونسبة البطالة والوظائف والاجور التي يحصل عليها الذكور والاناث الى جانب أعمارهم.

زعماء المانيا يتنبهون فجأة لتقلص عدد السكان ومخاطر ذلك على الاقتصاد

برلين ـ من اريك كيرشباوم:

هل الالمان سلالة مهددة بالانقراض؟ هذا السؤال لم يعد غريبا هذه الايام.

فقد دفع انخفاض حاد في عدد السكان في المانيا منذ 1972 ومخاوف من تفاقم هذه الظاهرة خبراء السكان للتحذير من عواقب وخيمة.

وخلال الاعوام الثلاثين الماضية انخفض عدد الالمان بمقدار 3,2 مليون، وهو ما يعادل عدد سكان برلين. لكن مخاوف خبراء السكان كان يجري تجاهلها في أغلب الاحيان حتى الان في دولة وصمتها ضغوط النازي المشينة لزيادة معدلات الانجاب.

الا ان زعماء المانيا جعلوا مسألة معدل المواليد تتصدر جدول أعمالهم السياسي لاول مرة منذ عهد النازي. ويتنافس الحزبان الحاكمان فيما يتعلق باجراءات دعم الاسر.

قال هارالد مايكل مدير معهد العلوم السكانية التطبيقية «الالمان مهددون بالانقراض اذا استمر هذا الاتجاه». وهو يخشى ان يتقلص عدد سكان المانيا من 75 مليونا الى 50 مليونا بحلول عام 2050 وبدرجة أكبر بعد ذلك.

وأضاف ان معدلات المواليد كانت اقل من معدل الوفيات على مدى 35 عاما «وهو تطور خطير». وتابع «الالمان قد يصبحون شعبا مهددا بالانقراض. هذا أمر افتراضي الان لكن قد يتعين علينا ان نفكر في اخر الماني عند مرحلة ما. المشكلة تزداد تفاقما كل جيل. فالاطفال الذين لم يولدوا قبل 30 عاما ليسوا موجودين لينجبوا الان».

وتشهد المانيا منذ فترة طويلة واحدا من أدنى معدلات المواليد في دول الاتحاد الاوروبي بلغ 1,3 طفل لكل امرأة أي أقل بكثير من معدل 2,1، وهو المعدل المطلوب للابقاء على عدد السكان ثابتا بتعويض الوفيات. كما ان أكثر من 30 بالمئة من الالمان الشرقيين والغربيين الذين ولدوا بين عامي 1960 و1967 لن ينجبوا. وترتفع النسبة الى 38 بالمئة بين الالمان الاعلى تعليما.

وقال نوربرت فالتر كبير الاقتصاديين في دويتشه بانك «كل جيل يقل بمعدل الثلث». وتابع «العواقب يمكن توقعها» مشيرا الى الاضطرابات المالية الناجمة عن انكماش عدد السكان في بعض المناطق والمتمثلة في نقص كبير في تمويل نظام المعاشات الحكومي وضعف الانفاق الاستهلاكي وتراجع قيمة العقارات.

وقال «اعتقد ان من المبالغة القول بأن الالمان مهددون بالانقراض. لكن عندما ينخفض عدد سكان دولة من 80 مليون نسمة الى 60 مليون نسمة في مرحلة ما مقبلة فانها ستصبح دولة مختلفة تماما».

لكن الانكماش كان يعوض حتى الان بالمهاجرين. غير ان الاقتصاد الالماني الضعيف لم يعد مصدر جذب. وعدد السكان الاجمالي الذي يضم سبعة ملايين أجنبي انخفض بالفعل في الاعوام القليلة الماضية من ذروته البالغة 82,53 مليون في عام 2002 الى 82,50 مليون في عام 2004، اي بهبوط 30 الفا.

وتعاني دول أخرى من انخفاض معدل المواليد منها ايطاليا وروسيا واليابان، حيث قالت صحيفة (يوميوري) اليومية الشهر الماضي ان متوسط عدد الاطفال الذي تنجبه امرأة يابانية واحدة خلال حياتها هبط الى مستوى قياسي عام 2005.

لكن خبراء السكان يقولون ان المانيا هي الاسوأ حالا لان المشكلة كان يجري تجاهلها لفترة طويلة. وفي دول صناعية رائدة أخرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فان معدلات المواليد تقترب بدرجة كبيرة من تعويض معدلات الوفيات.

وتساءل المستشار الالماني السابق غيرهارد شرودر العام الماضي قائلا «لماذا كنا لا نبدي اهتماما يذكر على مدى 40 عاما ونحن نتحول من جمهورية غنية بالاطفال الى جمهورية تعاني من نقص الاطفال.».

الا ان الاهتمام بهذا الموضوع انتعش بقوة الآن. فقد وافقت حكومة المستشارة انجيلا ميركل التي تشكلت العام الماضي في الفترة الاخيرة على منح الامهات حديثات الانجاب دعما كبيرا تعويضا عن أجرهن لمدة عام. ودار الحديث كذلك عن خطط لالغاء رسوم رياض الاطفال.

وكتبت صحيفة (برلاينر تسايتونغ) تقول «هذ هي المرة الاولى منذ عام 1945 التي تتصدى فيها حكومة المانية للسياسة السكانية... فقد أصبحت سياسات الاسرة فجأة محل اهتمام».

وعلى الرغم من الدعم المالي الحكومي البالغ 150 مليار يورو (180 مليون دولار(سنويا لبرامج رعاية الاطفال، التي تشمل دعما شهريا قدره 154 يورو لكل طفل، يتخاذل العديد من الالمان عن تكوين أسرة نظرا لسوكيات جامدة بشكل عام تجاه الاطفال.

فالاسر التي تصطحب أطفالا صغارا تقابل بجفاء عادة في المطاعم. ونادرا ما يقبل أصحاب الاعمال من لديهم أطفال صغار. كما انه من الصعب العثور على أماكن لرعاية الاطفال قبل سن المدرسة في العديد من المناطق، وتتجاوز تكلفته تكاليف الدراسة الجامعية. والعديد من المدارس تغلق أبوابها عند الظهر مما يصعب الامر على الاباء العاملين.

وقال فالتر «انه أمر معقد للغاية». وأضاف «انه امر حساس وسيظل كذلك في المانيا حيث لا يمكن معالجته مثلما يعالج في دول عادية».

ورغم مرور 60 عاما على أساليب النازي في تشجيع النساء على الانجاب لدعم جيوش هتلر في المستقبل فانها مازالت تثقل على الضمير الجماعي. وكان نظام النازي يعطي المرأة شهادة موقعة من هتلر يشكرها فيها «باسم الشعب الالماني».

وقال مايكل «هذا التاريخ مازال يلعب دورا في المانيا». وأضاف «سياسة السكان ظلت لفترة طويلة من الموضوعات المحرم فتحها».

وتابع مايكل انه لا يعتقد ان الحديث المفاجيء عن دعم حكومي اكبر لرعاية الاطفال أو مجموعة أخرى من الخطط لدعم المواليد سيغير الكثير. وقال «نحن نشهد اتجاها تنازليا لا يمكن وقفه... يجب ان نتقبل انخفاض عدد الالمان».